

لان كل صلاة فرض على حدة فكان كصوم يوم كذا ان فتح قوله ولا  
يصوم عنه الولي لما روي عن النبي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد من احد ولا يصوم  
احد عن احد ولكن يطعمه وان كمولي لا يصوم عنه حال الحياة فكذلك  
بعد الموت كالصلاة قاله الشافعي وفي البرهان ولا يجزئ عن مالك  
له اى للولي كصوم عنه اعم من الميت واجازة كشاف في التقديم لما  
الصحيحان عن ابن عباس قال جازى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان  
احي مات وعليها صوم شهر افا قضيه عنها فقال لو كان على امك دين  
اكت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله احق قلنا الاتفات  
على صفة عن ظاهره فانه لا يصح في الصلاة الدين وتماهه في قوله  
للتشافعي فانه يصوم عنه عند قوله وقضيا الخ قال في البحر والشارح  
بالطامة الى ان الغضا على كذا الخ لان الامر مطلق وهو على كذا الخ  
كاعرف في الأصول ومعنى كذا الخ عدم تعيين الزمان الاول للفعل  
ففي اى وقت شرع فيه كان متمتدا ولا اثم عليه بالتأخير وتبين عليه  
الوجوب في اخر عمره في زمان يتمكن فيه من الا اذا قبل موته وانه  
قال اصحابنا انه لا يكره لمن عليه قضا رمضان ان يصوم منقوصا  
ولو كان الوجوب على كذا الخ لكونه له الطوع قبل القضا لانه يكره تأخير  
الواجب عن وقته المصروف ولهذا الواجب قضا رمضان حتى دخل الخبر  
فلا فدية عليه لكونها يجب خلفا عن كصوم عند الحج ولم يوجد له  
عليه انتهى قوله بالشرط ولا بالاجماع كذا المعدن قوله وعند الحج  
لا بد من كترتيب قال في البناية وتحكى وجوب السابغ عن علي بن ابي

والخ

والخبي وشعبي وعمرو بن الزبير وقال داود بن علي يجب ولا يشترط  
انتهى قوله قلنا هذا غير ثابت زاد في البناية ولكن ثبت فهو خير  
واحد ولا يزداد به على كذا الخ انتهى قوله ولا فدية عليه لان وجوب قضا  
على كذا الخ حتى كان له ان يتطوع كذا الخ بجوده قوله قيل المراد من  
المرضع الظفرة وهى الحاضنة والحاضن اي كذا الخ المغرب قوله لوجوب  
الارضاع الخ قال في شرح الوقاية ولو كان حل الاطوار بنا على وجوب  
الارضاع لكان عمدا الاجازة قبل رمضان محل الاطوار وفي رمضان  
ينبغي ان لا يجعله اذ لا يجب عليها الاجازة الا اذا دعت ضرورة كذا  
في الشافعي قوله اذ لا ولد المستاجر فيه نظر لان الاضافة باء في ملاحظة  
كيف وهو ولدها من الرضاع شرعا وان كان ولدا يجاز الفدية كما افاده  
في البحر لكن في الهذ هذا النامية لو ارضعته والحكم اعمر من ذلك فانها  
يجزى العقد لو خافت على مولد جاز لها الفطرة انتهى قوله ولان الارضاع  
واجب على الام ديانة خصوصا عند عجز الاب فصارت كالظنر ولا  
فدية عليها كما في البيهقي وفي البحر ان الوجوب على الام ديانة مطلقا  
وقضا فيما اذا كان الاب معسرا ولا يقبل الولد ثدي غيرها هو  
وفيه وفي الطهيري يرضع مبطون يخالف موته من هذا الدوازم عمدة  
الاطباء ان الطفرة اذا شربت دواء كذا ابر الصغير وتماثل ويحتاج  
الطفر الى ان تشرب ذلك نهرا في رمضان قيل لها ذلك اذا قال ذلك  
الاطباء اعدا وكذا الرجل اذ اذ عند حمية فاطم تشرب الدواء قالوا  
ان كان ذلك ينفعه فلا بأس به انتهى قوله راجع الى المرضع قد يقال  
راجع الى الرضع والحاصل اذ هي تخاف على الولد الذي في بطنها كذا

ع